مقومات التنمية المستدامة الناجحة في المملكة العربية السعودية

Fundamentals of successful sustainable development in the Kingdom of Saudi Arabia

فاتن محمد العريبي* ا.م.د عمار سعدون سلمان البدري*

كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

Faten Mohammed Al-Araibi
Ammar Saadoun Salman Al-Badri
College of Political Science / Al-Mustansiriya University

ملخص البحث:

ان تحقيق تنمية مستدامة بوتيرة تصاعدية وفق خطط مدروسة وباتجاه متوازي بين كافة المجالات المستهدفة يحتاج للكثير من المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في المجتمع السعودي من اجل تأسيس وضع جديد في التنمية لم تألفه المملكة العربية السعودية سابقا، لذلك فان هذه الدراسة تهدف الى التحقيق من فرضية مفادها ان هناك مجموعة من المقومات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والسياسية مكنت المملكة العربية السعودية من وضع سياسات تنموية رصينة ساهمت في خلق وتحقيق وضع عام مرغوب فيه وتطوير وتحديث على كافة الصعد منها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية ضمن ما يعرف بمبادرة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع

* Faten.mohammed1990@gmail.com
* ammartt@uomustansiriyah.edu.iq

الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.استخلصت الدراسة الى أن ارتقاء التنمية االمستدامة في السعودية الى درجات متطورة كانت تقف وراءها مقومات أساسية تمثلت بمقومات سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية ،وان تلك المقومات تؤثر من حيث توافرها ونوعيتها على مدى ما تحققه الدولة من إنجاز في مجال تحقيق التنمية المستدامة.كما اوصت الدراسة الى وضع خطط شاملة وإيجاد حلول مبتكرة تساعد عىلى دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، توفير بيانات موثوقة للاعتماد عليها في عمليات التقييم المستمرة، تشجيع عمليات التقييم لتعزيز "الحوكمة الرشيدة" ،أن تضع الحكومة الإستغلال الامثل للموارد على سلم أولوياتها، وإضفاء الطابع المؤسسي على عملية التقييم.

الكلمات المفتاحية: المقومات السياسية، المقومات الاجتماعية والاقتصادية، المقومات الامنية ، التنمية المستدامة ، العراق.

Abstract:

Achieving sustainable development at an upward pace according to well-thought-out plans and in a parallel direction between all target areas requires many political, economic, social and security elements in Saudi society in order to establish a new development situation not previously familiar with the Kingdom of Saudi Arabia. Therefore, this study aims to investigate the premise that there is a set of social, economic, security .This study used several approachesto address and familiarize with all aspects related to the topic such as the historical method andthe descriptive

approach. The study concluded that the promotion of sustainable development in Saudi Arabia to advanced degrees was behind which the basic elements represented by political, social, economic and security elements, and that these elements affect in terms of availability and quality on the extent of the state's achievement in the field of achieving sustainable development. The study also recommended the development of comprehensive plans and innovative solutions that help integrate economic, social and environmental aspects provide reliable data to rely on in continuous evaluations, encourage evaluations to promote "good governance", make the government make optimal use of resources a priority, and institutionalize the evaluation process.

Keywords: Political elements, Socio-economic elements, Security elements, Sustainabledevelopment, Iraq.

مقدمة

تعد المملكة العربية السعودية في مقدمة دول المنطقة العربية، التي تمكنت من السير بخطى متوازنة في طريق التنمية المستدامة، والارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي، مستندة في ذلك على مجموعة من المقومات التي مثلت الدعامة الأساسية للتنمية المستدامة، وفي مقدمتها مقومات اجتماعية واقتصادية وامنية وسياسية.

بعد عام ٢٠١٥ سعت المملكة العربية السعودية القيام بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية كبيرة غير مألوفة على المشهد السعودي وبوتيرة متسارعة لغرض السعي الى تنويع مصادر الدخل والتنمية في مجال الطاقة والقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للمواطن السعودي و تعزيز التنمية الاجتماعية والقضاء على الصورة النمطية العالمية بشأن الحقوق الاجتماعية خصوصا فيما يتعلق بتمكين المرأة السعودية والعمل على تطوير دورها في المجتمع واندماج المرأة في المؤسسات الحكومية والمدنية وكذلك التنمية في مجال تحسين جودة التعليم من حيث المعايير والخصائص التي ينبغي ان تتوفر في جميع جوانب العملية التعليمية و الاهتمام في تنمية القطاع الصحي على المستوى الوطني للمملكة. لذلك الدراسة سوف تبحث في ماهية المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي مكنت المملكة السعودية من التوجه الى التنمية المستدامة، وماهي تلك السياسات التي اعتمدتها ، والى مدى يمكن ان تقف الصعوبات عائقاً امام تحقيق هدفها في التنمية المستدامة وما مقدار المتحقق منها ام هي مجرد شعارات كالشعارات التي تعتبر علامة بارزة في الدول النامية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عرض وتقييم المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية التي شجعت المملكة في التوجه نحو التنمية المستدامة والسياسات والخطط والاستراتيجيات المنتقاة من اجل عملية تنموية مستدامة والتي اعتمدتها المملكة العربية السعودية في المجالات المستهدفة وأسباب انتقاء تلك السياسات والخطط وكذلك معرفة امكانية وقدرة المملكة على التحول لنموذج تنموي رائد في المنطقة العربية في المستقبل القريب نتيجة تلك السياسات وعرض نجاعة تلك السياسات المتبعة واهم المعوقات التي من الممكن ان تقف حائلاً دون تحقيق الأهداف المتوخاة وماهي الأساليب التي اتبعتها لتجاوز تلك المعوقات.

أشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في ان تحقيق تنمية مستدامة بوتيرة تصاعدية وفق خطط مدروسة وباتجاه متوازي بين كافة المجالات المستهدفة يحتاج للكثير من المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في المجتمع السعودي لان تلك المقومات تؤسس لوضع جديد في التنمية لم تألفه المملكة السعودية سابقا ، والسؤال الذي يطرح ،هل نجحت المملكة العربية السعودية بوجود تلك المقومات المتنوعة في تحقيق تنمية حقيقية بعد عام ٢٠١٥ وينبع من هذا السؤال الأساسي الأسئلة الفرعية الاتية:

١- ما هي المقومات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ؟

٢- كيف ساهمت المقومات الامنية التي تمتلكها المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة؟

٣- ما هي المقومات السياسية للتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية؟

٤- الى أي مدى ساهمت هذه المقومات المتنوعة في نجاح المملكة العربية السعودية من الوصول الى تنمية حقيقية بعد عام ٢٠١٥؟

فرضية البحث:

تقوم فرضية الدراسة على ان هناك مجموعة من المقومات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والسياسية مكنت المملكة العربية السعودية من وضع سياسات تنموية رصينة ساهمت في خلق وتحقيق وضع عام مرغوب فيه وتطوير وتحديث على كافة الصعد منها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية ضمن ما يعرف بمبادرة رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

منهجية البحث

لغرض التحقق من فرضية الدراسة فقد اقتضت منهجية البحث العلمي اللجوء الى مناهج عدة تم توظيف كل منها في موضعه ضمن سياق الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التاريخي في تبيان أبرز الجوانب التاريخية المتعلقة بتاريخ التنمية في المملكة العربية السعودية كما اعتمدنا على منهج التحليل الوصفي لتكييف المعلومات المتوفرة مع خطة الدراية وغايتها العلمية وذلك من خلال تحليل أسس وابعاد مقومات

التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية في مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية.

المطلب الأول

المقومات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في المملكة العربية السعودية

يتأثر المجتمع السعودي كغيره من المجتمعات بالعديد من التغيرات الاجتماعية المتسارعة والمتلاحقة والتي ترتبط بطبيعة ظروف المجتمع والطبيعة التاريخية التي يمر بها، وتعد فئة الشباب هي الأكثر تأثراً في تلك التغيرات، ولأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية التعليمية والثقافية والأكاديمية في التنمية الاجتماعية، اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً في المجتمع لاسيما فئة الشباب وعملية بناء شخصيتهم بشكل سليم ينعكس ايجاباً على المجتمع كله، وهذا ما اكدت عليه خطط التنمية المتتالية في المملكة العربية السعودية والتي هدفت الى تنمية قدرات الانسان السعودي وتحقيق طموحاته وتلبية اجتياحاته وتحسين مستوى المعيشة، كما اكدت هذه الخطط على أهمية العنصر البشري والارتقاء بيه في كافة المجالات.[1]

أولاً: التنمية في مجال التعليم

حتى هذا اليوم يعد التعليم من اهم المعايير التي تستخدم في تحديد مستوى التنمية في المجتمعات المعاصرة، منذ تأسيس المملكة العربية السعودية أدت الحكومة

دوراً كبيراً في تامين مجانية التعليم وتوسيعه رأسياً وافقياً، حتى اصبح جزء من مشروع التكافؤ الاجتماعي الاوسع ايماناً بمبدأ تكافؤ الفرص، ولم يقتصر الاهتمام بالتعليم على مجانية التعليم في الداخل بل تعدى الى زيادة المنح الدراسية لإتمام الدراسات العليا في الجامعات خارج المملكة في جميع قارات العالم، فقد اطلق التعليم في السبعينات على الصعيد الفردي حراكاً اجتماعياً بالنسبة للمواطن العادي، وخلق جيل جديد من التكنوقراط المؤهلين للاضطلاع بدور فاعل في عملية التنمية على الصعيد الاجتماعي، وان ما ميز التعليم في المملكة العربية السعودية في فترة الستينات والسبعينات انه لم يقتصر على طبقة او إقليم او اسرة معينة بل اصبح التعليم حقاً مشروعاً للجميع. [٢]، اما في الالفية الثانية فقد ازدات نسبة السكان الملتحقين بالدراسة من السعوديين وغير السعوديين وكما موضح في الشكل (١)

شكل (١): نسب الملتحقين بالدراسة في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٠

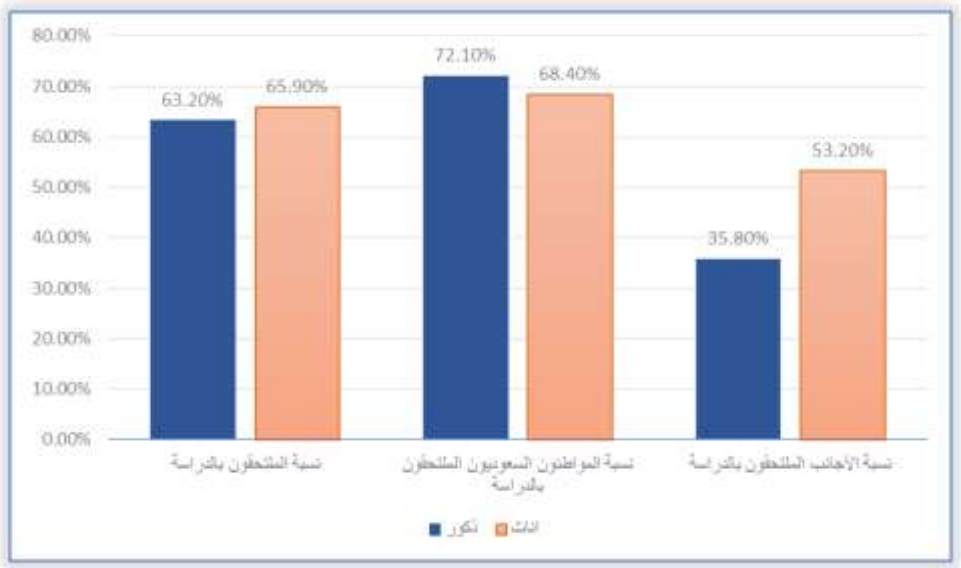

بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية في منصف عام ٢٠٠٠ (٢٠,٨٤٦,٨٨٤) تمثل نسبة الالتحاق في التعليم احد اهم المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بغيرها من المؤثرات الديموغرافية والاقتصادية، بدراسة أجريت عام (١٤٢١هجري/ ٢٠٠٠ ميلادي) ان السكان بعمر ٦-٣٠ سنة (٦٤,٥%) ملتحقون بالتعليم، وان نسبة الذكور منهم (٦٣,٢%) من اجمالي عدد الذكور، اما الاناث فقد بلغت نسبتهن (٦٥,٩%) من اجمالي عدد الاناث، وان نسبة الالتحاق من السكان السعوديين في المملكة العربية السعودية بلغت (٧٠,٢%) من الذكور (٧٢,١%) ومن الاناث (٦٨,٤%)، اما نسبة السكان الغير سعوديين الملتحقين بالتعليم بلغت نسبتهم (٤٢,٤%) يشكل نسبة الذكور منهم (٣٥,٨%) والاناث (٥٣,٢%) من اجمالي عدد السكان السعوديين. [٣]

ان سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تميزت بما يتعلق بتعليم المرأة بتخصيص مدارس لها لمنع اختلاطها بالذكور، وتوظيف تقنيات الاتصال السمعي والبصري في طرق التدريس تحقيقاً لهذه الخصوصية، التي لم تمنع المرأة من تحقيق مكاسبها التعليمية والوصول الى مراحل متقدمة في التعليم العالي، والتركيز على المناهج النسوية التربوية التي تعد الفتاة السعودية لتصبح اماً وربة اسرة ومواطنة مسؤولة، واخذت المعاهد والكليات المتخصصة بالعلوم الشرعية بمهمة نشر علوم الدين من عبادات ومعاملات، فأصبحت منافسة للأزهر وغيره من المراكز العلمية الشرعية في العالم الإسلامي، ويكافئ المعيدون في مؤسسات التعليم العالي بمواصلة تعليمهم في الخارج في اختصاصات عديدة، حيث ان نسبة المبتعثين للخارج في مجال الآداب

والعلوم الإنسانية والاجتماعية لا تزال مرتفعة مقارنة ببقية الاختصاصات العلمية، في عام ٢٠١٩ بلغ عدد المبتعثين في الاختصاصات الإنسانية والاجتماعية ١١,٢٦٣ طالب. (٤)

منذ انطلاق مبادرة خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في عام ٢٠٠٥، كان مقرراً لهذا البرنامج ان يستمر لخمس سنوات حتى عام ٢٠١٠ لكن نجاحه في خطته الخمسية الأولى دفع وزارة التعليم العالي الى تمديد البرنامج لفترة ثانية مدتها خمس سنوات تنتهي في عام ٢٠١٥ ثم فترة ثالثة صدرت حديثاً بموافقة خادم الحرمين الشريفين على تمديدها لخمس سنوات تنتهي في عام ٢٠٢٠، بلغت اعداد المبتعثين بعد نحو اكثر من ثمانين عاماً على تأسيس المملكة العربية السعودية وبعد اكثر من عقد من الزمن على انطلاق برنامج خادم الحرمين الشريفين قرابة (١٥٠) الف مبتعث و مبتعثه يتوزعون على اكثر من ثلاثين دولة في ارقى الجامعات العالمية وبجميع التخصصات العلمية والطبية والهندسية والعملية التي تتطلبها سوق العمل ومشاريع التنمية الكبرى وقد تخرج من هذا البرنامج نحو (٥٥) الف طالب وطالبة وبنسبة تعثر لا تتجاوز (٢%) بحسب إحصاءات واردة على موقع وزارة التعليم العالي السعودية، هذه الاعداد الكبيرة من المبتعثين تفسرها الأرقام التي خصصتها المملكة في ميزانياتها الأخيرة للتعليم العالي، اذ بلغ اجمالي ما تم تخصيصه للتعليم والتدريب نحو (٢٤%) من ميزانية الدولة حاز التعليم العالي فيها على نحو (٤٠%) بمبلغ اجمالي بلغ ٨٠ مليار ريال سعودي. (٥)

لقد سعت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية الى تطوير التعليم والتحول به من الجانب الكمي الى الجانب النوعي والارتقاء بجودته في كافة المراحل التعليمية،

وعنيت بمشكلة الامية ومكافحتها بأساليب واستراتيجيات مختلفة حيث انخفضت نسبة الامية القرائية في المملكة الى (٥,٦%) نتيجة لاستخدام أساليب مختلفة في التعليم والتحول من مفهوم محو الامية الضيق الى مفهوم التعليم المستمر واستدامة التعليم، ومحو الامية القرائية والامية المعلوماتية والتقنية وتعديل مهام الإدارة العامة لتعليم الكبار (سابقاً) الى الإدارة العامة للتعليم المستمر التي تستهدف الكبار الذين لم يلحقوا بالتعليم، لتزويدهم بالمهارات اللازمة لمحو اميتهم وتعزيز قيم التعلم مدة الحياة، حيث استطاعت هيئة إدارة التعليم في المملكة العربية السعودية ان تشرف على (٢٢٥٩) مدرسة يستفيد من خدمتها اكثر من (٩٠) الف دارس ودارسة، وعملت على زيادة مراكز الحي المتعلم (٣٠٥) مركز بإجمالي عدد مستفيدين (١١٤,٩٣٩) مستفيد من طلاب وطالبات، وتهدف هذه المراكز الى تمكين النساء من الفئة العمرية (١٥-٥٠) سنة ممن يحملن شهادة الثانوية لكسب المهارات المهنية اللازمة التي تعدهن للدخول في سوق العمل ونشر ثقافة العمل التطوعي وتفعيل دور الشراكة المجتمعية. [٦]

ثانياً: التنمية في مجال الطاقة

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بإنتاج النفط الخام من بين الدول العربية المصدرة للنفط، حيث تنتج اكثر من (١٠,١٤٥) ميلون برميل يومياً وهي المنتج الأكبر للنفط في العالم ولها دور بازر في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية، ومن الطبيعي ان يلعب النفط والغاز دوراً اساسياً في تطوير القاعدة الصناعية للقطاعات الاقتصادية، حيث ان المنتجات النفطية تستخدم للاستهلاك المحلي، وفضلاً عن كونه مادة أولية للعديد من الصناعات، كما سلكت المملكة العربية السعودية مساراً

اقتصادي واجتماعي للنهوض بالطاقة الإنتاجية، فارتفع الإنتاج الصناعي وتوسعت القاعدة الزراعية وتحسن الوضع التعليمي والصحي، فاصبح الخيار الاستراتيجي للمملكة هو التصنيع وتنويع مصادر الدخل. (٧)

تمتلك المملكة العربية السعودية اكبر احتياطي نفطي في العالم يقدر نحو ٢٦٤.٢ مليار برميل، وتمثل الصادرات النفطية (٩٠%) من اجمالي عوائد الصادرات، وحوالي (٧٥%) من إيرادات الموازنة الحكومية و (٤٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب وزارة التجارة والصناعة عام ٢٠١٢، يقدر احتياطي النفط في المملكة بنسبة (٥٥%) من احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي و (٢٩%) من مجموع احتياطي أوبك، وان ابرز مؤشر على التطور الاقتصادي السعودي تضاعف الناتج المحلي الإجمالي اكثر من ٣٣ مرة في ٢٨ عاماً وقد تبنت المملكة خطط خمسية متوالية من عام ١٩٧٠ حيث ركزت على انشاء البنى الأساسية وتنويع مصادر الاقتصاد غير النفطي وتطوير القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والتعدين. (٨)

اعتمدت المملكة العربية السعودية طيلة العقود الماضية على العوائد النفطية بوصفها مصدر رئيسي للدخل القومي، فما شهدته المملكة العربية السعودية من تطور قديماً كان بسبب ارتفاع أسعار النفط، فكانت ان أسعار النفط هي التي توجه التنمية في الاقتصاد السعودي، لذلك كان الهدف الأساسي لخطط التنمية العشرة من ١٩٧٠-٢٠١٩ تكمن في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل أي بمعنى "التنويع الاقتصادي" والتشجيع على تنمية مستدامة لا تتأثر بتغير أسعار النفط، كما يلعب القطاع الخاص في معظم الدول المتقدمة والنامية دوراً رئيسياً في النمو والتنوع

الاقتصادي، ففي حالة المملكة العربية السعودية فأن الحكومة تمتلك الشركات الكبرى مثل شركة (أرامكو) النفطية وتمتلك حصة كبيرة في شركات مثل مؤسسة الصناعات السعودية الأساسية وشركة كهرباء السعودية، بالإضافة الى ما يزيد عن (٧٠%) من معظم البنوك والشركات العاملة في السوق المالي السعودي. (٩)

لعبت المملكة العربية السعودية دوراً اساسياً في سوق النفط العالمية، فتصل حصتها الى تقريباً (١٦%) من الاحتياطات العالمية المثبتة، حيث كان لها الأثر الفاعل في تحقيق استقرار الاقتصاد والنمو في العالم، فارتفع انتاجها لتحقق توازن بين العرض والطلب في سوق النفط مثلاً خلال حرب الخليج الأولى ١٩٩٠-١٩٩١ وحرب الخليج الثانية ٢٠٠٣ واعصار كاترينا ٢٠٠٥ والازمة الليبية ٢٠١٠-٢٠١١ ارتفع انتاج المملكة لسد الطلب على النفط ومواجهة تراجع العرض من مصادر أخرى. (١٠)

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٠ وبالتحديد بعد عام ٢٠٠٣ الى تقليل الضغط المالي المباشر الدافع نحو الإصلاح الاقتصادي، ومع وصول أسعار النفط الى (٥٥) دولار للبرميل الخام في عام ٢٠٠٤ مقابل اقل سعر وصل اليه وهو (١٠) دولارات للبرميل الواحد عام ١٩٩٨، امتلكت الحكومة السعودية الموارد الكافية لتجنب القيام بالإصلاحات البنيوية، فارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (٧.٢%) في عام ٢٠٠٣ بحسب تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٠٥. (١١)

ويتميز القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ان المستثمرون السعوديين ملتزمين بالاستثمار في بلادهم على الرغم من وجود أموال ضخمة لهم في الخارج سهولة في نقلها خارج المملكة، فهذا ما يميز المملكة العربية السعودية عن باقي البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي واحياناً بعض دول المجلس الى حد ما والعديد من

الدول المصدرة للنفط، فهذه الميزة تنتج عن قلة ثقة في فرص المنافسة المتساوية في بيئة الاستثمار الدولي من جهة، والشعور بالثقة والاطمئنان تجاه احترام حقوق الملكية في داخل المملكة من جهة أخرى، فان انعدام الثقة في بيئة الاستثمار الخارجي كان موجوداً قبل اعتداءات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ وتدهور العلاقات الامريكية السعودية، حيث يرفض المستثمرون السعوديون أداء دور متعهدي اعمال في المدن الصناعية الكبرى، وهذا هو سبب انشاء عدد قليل من الشركات السعودية في الولايات المتحدة او في اوربا. (١٢)

ثالثاً: التنمية في مجال الصناعة والزراعة

في مجال الزراعة منذ الثلاثينات في القرن العشرين استقدم (عبد العزيز ال سعود) من الولايات المتحدة الامريكية مهندسين زراعيين وطلب منهم ان يقدموا اليه تقارير لتقييم الوضع الزراعي في البلاد، فاخذ هؤلاء الخبراء يجوبون المملكة في جميع اتجاهاتها وتحديد مواردها وتقدير كفاءتها الإنتاجية، وبعد فترة من الزمن رفعوا الى الملك تقريراً يتضمن ١٠٠ صفحة، تضمنت تخصيص (٢٦) الف هكتار من الأرض للزراعة في مناطق متعددة، كما تضمن التقرير الإشارة ان لا حدود للإمكانات الزراعية في الجزيرة العربية، ما شجع (ابن سعود) الى زيادة المستعمرات الزراعية، حيث عمدت الحكومة منذ عام ١٩٣٨ الى تطوير الزراعة وإدخال المكائن والآلات وتوفير المياه وإيجاد مصادر ارواء جديدة وتطوير المصادر المتوفرة واستقدام الخبراء للإفادة من المياه الجوفية وتوسيع المساحات المزروعة. (١٣)

حصلت تحولات إيجابية في مجال الزراعة منذ عقد الخمسينات في القرن العشرين، اخذ الكثير من المزارعين بالأقبال على استخدام السماد الصناعي واطالة مواسم الزراعة المبكرة والمتأخرة ومعالجة مشكلة ملوحة التربة وبناء شبكات للري والبزل في المناطق الزراعية وتطوير المنتجات الحيوانية، لاسيما بعد (اتفاقية قاعدة الضهران الجوية) عام ١٩٥١ مع الولايات المتحدة الامريكية [١٤] و(مشروع النقطة الرابعة) الموقع مع الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥١[١٥] لتحسين محاصيل الحقول وأنواع المراعي والمواشي والتدريب على استغلال الأراضي الصحراوية وتنمية الموارد الزراعية في المملكة. [١٦]

اما في مجال الصناعة فقد عملت المملكة العربية السعودية على إيجاد صناعة حديثة، تهدف الى تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط وتصديره، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في عملية التنمية المستدامة وتنمية القوى العاملة الوطنية، لوضع قاعدة صناعية وتقنية صلبة، ان الحكومة السعودية كانت تدرك ان الموارد النفطية التي تعتمد عليه في تنفيذ مشاريعها وبرامجها التنموية تخضع لعوامل ومؤثرات خارجة عن ارادتها، كالعرض والطلب وتقلبات الأسواق العالمية، وان النفط من اهم الموارد الناضبة التي لا تتجدد، لذلك كان يجب عليها إيجاد بديل امثل للاسراع في تحقيق تنمية تقوم على تنويع القاعدة الاقتصادية ورفع مستوى إنتاجية الاقتصاد السعودي، في ضل مستجدات العولمة والتطور التكنولوجي والتقني، حيث اكدت خطط التنمية المتعاقبة على أهمية التصنيع بكونه البديل الأمثل للإسراع في تحقيق اهداف التنمية، فارتفع معدل النمو في القطاع الصناعي للمملكة العربية السعودية، فتضاعف عدد المصانع المنتجة خلال العقود الماضية من (٣٥٨) مصنع في عام ١٩٧٣ الى

(٥١٧٧) مصنع في عام ٢٠١٢ وارتفع رأس مال هذه المصانع من (٢٢٠) مليار ﷼ سعودي الى اكثر من (٥٢٣) مليار ﷼ سعودي عام ٢٠١٤. (١٧)

لقد تمكنت المملكة العربية السعودية من جذب صناعات نوعية جديدة، فبلغ عدد المصانع النوعية الجديدة ١٢ مصنع منها محلية ذات جودة عالية وأخرى دولية أمريكية وكورية ومصنع بشراكة ماليزية، تأكيداً على دور المملكة في صياغة مستقبل القطاع الصناعي، فتم تشكيل الهيئة السعودية للمدن الصناعية احد اهم مكونات الاقتصاد الوطني وذراعه الصناعية، ساهم استقدام التكنولوجيا الحديثة التي ترفد هذا القطاع بعوامل تنافسية مع القطاعات الصناعية العالمية، تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠، فاستطاعت استقطاب مصنع (CCPS) الامريكية في (المدينة الصناعية الثالثة) بجدة، بمساحة تتجاوز (٢١) الف متر مربع واستثمارات تتجاوز (١٥٠) ميلون ﷼ سعودي (٤٠) مليون دولار يختص المصنع بصناعة الانابيب بجودة عالية ومن ابرز عملاء المصنع شركة أرامكو السعودية، واغلب المواد المستخدمة في الصناعة من منتجات شركة سابك السعودية، كذلك مصنع (foamtech) الكوري في جدة بمساحة تتجاوز ١٤ الف متر مربع وباستثمارات تفوق ٩٥ ميلون ﷼ (٢٥) مليون دولار، حيث ينتج المصنع مادة (ستيل فوم) المستخدم في البناء ويتم تصنيعه بمواد خام سعودية، كذلك (شركة البحر العربي للأسماك) في مدينة جازان بمساحة (٨٥) الف متر مربع بحجم استثمارات تتجاوز (٢٥٠) ميلون ﷼ سعودي (٦٦) ميلون دولار، بالإضافة الى (مصنع وقاية الخليج) في مدينة الدمام بمساحة ٥٠ الف متر مربع لصناعة القفاز الطبي بشراكة ماليزية بقية استثمار ١٠٣ ميلون ﷼ (٢٧) مليون دولار،

وتعمل الهيئة السعودية على تطوير وإدارة مدن صناعية ذات نمو مستدام وبيئة اقتصادية بخبرات وطنية وامكانيات لوجستية عالية. (١٨)

ان المملكة العربية السعودية تمتلك اعلى إمكانيات من موارد الطاقة الشمسية على مستوى العالم، تؤكد بيانات نظم المعلومات الجغرافية الشمسية (Solar) توفر إمكانيات اشعاع افقي (CHI) مقدارها (٢,٤٢٥) كيلو واط/ ساعة/ م٢، وهذا يضع المملكة في مقدمة الدول مقارنة بدول الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط وشمال افريقيا، في مجال إمكانية الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وهنا يجب الإشارة الى ان المانيا التي تعد واحدة من اكبر الدول المستهلكة للطاقة الكهروضوئية في العالم تمتلك متوسط اشعاع افقي يبلغ (١,٠٦٦) كيلو واط/ ساعة/ م٢، وهذا يمثل نصف معدلات الاشعاع الافقي في المملكة العربية السعودية، وهذا يعزز الامكانية العالية المتاحة للمملكة لتطوير قطاع الطاقة الشمسية مقارنة مع غيرها من الدول، وكذلك تمتلك المملكة احد اكبر مؤشرات أداء كهرباء الرياح في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تصل متوسط سرعة الرياح في المملكة من (٤,١٠) الى (٥,١٠) م/ثا، بهذا فأن للمملكة إمكانيات طاقة رياح عالية في المناطق الساحلية للخليج العربي والبحر الأحمر وخليج العقبة، وهي مصادر ذات أولوية يجب ان تتضمنها الخطة الرئيسية للطاقة المتجددة في المملكة. (١٩)

لقد اقر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية على مبادئ أساسية للحفاظ على موارد الدولة وثرواتها واموالها باعتبارها حقوق عامة يجب تسخيرها لخدمة العموم واستخدامها لمصلحتهم، لقد اكدت (المادة ١٤) من النظام الأساسي ملكية الدولة لجميع الثروات التي المودعة في باطن الأرض او في ظاهرها، وان

استخدام هذه الثروات وحمايتها وتنميتها يجب ان يكون بهدف تحقيق المصلحة العامة للدولة وامنها واقتصادها، ولا يجوز منح امتياز او استثمار مورد من موارد البلاد الا بحسب ما يقرره النظام، كما اشارت المادة (٧٢) لطرق الحفاظ على إيرادات الدولة بحيث يتم تسليمها الى الخزانة العامة للدولة ويتم قيدها وصرفها بحسب الأصول المقررة في النظام، كما منعت المادة (٧٣) من النظام الأساسي دفع مال من الخزانة العامة الا بمقتضى احكام الميزانية، واذا لم تتسع بنود الميزانية يجب ان يكون بمرسوم ملكي، كما منعت المادة (٧٤) بيع أملاك الدولة او ايجارها او التصرف بها الا بحسب ما يقرره النظام، كما نظمت المواد (٧٦) و(٧٧) و (٧٨) الميزانية العامة للدولة، وقررت وسيلة التحقق من وجوه الصرف بواسطة اعداد الحساب الختامي. [٢٠]

يشكل قطاع البناء والتشييد حصة كبيرة في اقتصاد المملكة العربية السعودية، فقد حقق القطاع معدلات مرتفعة على مدى سنوات عديدة مسجلاً نسبة (٥,٦%) في عام ٢٠١٥ نتيجة لزيادة انفاق القطاعين الخاص والعام، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط وانخفاض النفقات الحكومية في عام ٢٠١٦ الذي أدى الى تأخر تنفيذ العديد من المشاريع والغائها وانكماش قطاع البناء والتشييد بنسبة (١,٩%) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦ ليستقر عند (٣١,٤) مليار ريال سعودي، الا ان الاستثمارات الهائلة طيلة الخمس سنوات الماضية بلغت ما يزيد عن ١ ترليون ريال سعودي والتي لاتزال قيد التنفيذ في الوقت الحالي، وان الاستثمارات الضخمة التي قامت بها المؤسسات الحكومية والغير حكومية بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٥ أدت الى تحقيق معدل نمو سنوي بلغ (٦,٩%) في قطاع البناء والتشييد، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في اجمالي الناتج المحلي الى (٥,٠٤%) عام ٢٠١٥. [٢١]

المطلب الثاني

المقومات الأمنية في المملكة العربية السعودية

ان للأمن أهمية في حياة الانسان افراداً وجماعات، فيما يتعلق بالأمن الفردي ان الانسان لا يستطيع ان يزاول اعماله المعتادة الا من خلال تحقيق الامن، فالأمن مطلب حيوي ومشروط لتحقيق كل عمل انساني سليم، كذلك تتركز أهمية الامن الجماعي فيما يرصده العالم بدوله وجماعاته وحتى افراده من الأموال والقوة والعدد المختلفة للدفاع عن الامن حراسته، وما من دولة الا ويوجد لها إدارة للأمن العام وجهاز كامل يختص بهذه المسألة، وقد تطورت الإدارة الأمنية لتشمل شعب عديدة اقتضتها طبيعة الاختصاص الذي يتسم به العصر الحاضر بل أصبحت العلوم الأمنية فرع من

فروع العلوم الإنسانية، التي تدرس في المعاهد والكليات الأمنية وهذا يعني انه لا يمكن ان تعيش امة بدون امن ولا ينهض مجتمع بدونه. (٢٢)

لقد الزمت المادة (٣٣) من النظام الأساسي السعودي الدولة بتأسيس القوات المسلحة وتجهيزها من اجل حماية والدفاع عن العقيدة والحرمين الشريفين والمجتمع والوطن، وهو واجب متبادل بين الوطن و المواطن، وقد القت المادة السادسة والثلاثون وعلى عاتق الدولة مسؤولية توفير الامن للمواطنين والمقيمين على اقليمها، ومنعت تقييد تصرفات احد او توقيفه الا اذا قام بما يتطلب ذلك، كما فرضت المادة (٣٧) للمساكن حرمتها منع دخولها بغير اذن أصحابها ومنع تفتيشها الا حسب ما تقرره الأنظمة، وبما ان من اهم عوامل ترسيخ الامن والحفاظ على الحقوق ونشر الطمأنينة هو فرض عقوبات على التعدي والعدوان فقد اكدت المادة (٣٨) فرض العقوبات على ارتكاب المحظورات ردعاً و زجراً ولكن بما لا يتجاوز الوظيفة العقابية بحيث تقتصر العقوبة على الشخص الفاعل ولا تتعدى الى غيره، وان لا تكون العقوبة الا على ارتكاب ما هو ممنوع شرعاً او نظاماً، والتأكيد على ضمان الامن للمراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية غيرها من وسائل الاتصال. (٢٣)

منذ عام ٢٠٠٤ تراجعت الهجمات المسلحة في المملكة العربية السعودية الى حد كبير، فتمكنت المملكة من بناء قدراتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب الايدولوجيات المتطرفة، فعلى سبيل المثال خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨ قامت قوات الامن التابعة لوزارة الداخلية السعودية باعتقال (٧٠١) مسلح ممن يعتقد انهم كانوا يخططون لمهاجمة حقول النفط مواقع أخرى، كما أعلنت الحكومة السعودية عن تقديم (٩٩١) شخصاً الى المحاكمة بتهم تتعلق بالإرهاب او بتمويل الإرهاب، وفي هذا النطاق

أنشأت محكمة الرياض هيئة قضائية تتكون من (١٠) اعضاء للنظر في قضايا (٧٠) شخصاً من السعوديين والأجانب ممن يشتبه بضلوعهم في الإرهاب، واستمرت الحكومة السعودية باتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب ففي شهر تموز ٢٠٠٨ أصدرت وزارة الداخلية بياناً حثت فيه المواطنين على البقاء على حذر من النشاطات المتطرفة حتى داخل عوائلهم، وضرورة التبليغ عن أي سلوك مشبوه. (٢٤)

وتبذل الحكومة السعودية جهوداً لمكافحة نشر الأفكار الإرهابية عبر شبكة الانترنت، التي يستخدمها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية للترويج للأفكار الإرهابية، في عام ٢٠٠٣- ٢٠٠٤ قامت السلطات المختصة بمتابعة واغلاق المواقع الالكترونية المشبوهة واعتقال القائمين عليها، وقامت وزارة الشؤون الإسلامية بحملة إعلامية كبيرة لتوعية الشباب السعوديين حول التعاليم الصحيحة للدين الإسلامي في مسعى منها لمنع شريحة الشباب من الانزلاق في طرق الإرهاب، وهذه الحملة اتخذت وسائل عدة منها خطب الجمعة في المساجد، ووضع مقالات على الشبكة العنكبوتية، وفي عام ٢٠٠٧ قامت الحكومة بإصدار بطاقات هوية خاصة لائمة المساجد والمرشدين الدينيين لمنع قيام اشخاص غير مخولين بإلقاء خطب الجمعة او غيرها من المواعظ الدينية، واستمر هذا الامر ففي عام ٢٠٠٨ اقامت الحكومة برامج تأهيلية لذوي الأفكار المتطرفة، لإعادة دمجهم في المجتمع السعودي والتأكيد على ان هؤلاء الأشخاص ضحية للتطرف الذي يقودهم من خلال الأفلام واشرطة الفيديو التي تحثهم على التعاطف مع الشعوب الإسلامية في أفغانستان والعراق. (٢٥)

ان الاتساع الكبير في عمليات التحول الرقمي وارتفاع معدلات الهجمات الالكترونية ومخاطر اختراق البيانات، جعل المملكة العربية السعودية اكثر حرصاً على

توفير بيئة امنية للمعلومات والبيانات من خلال نظام امني متين، حيث اصدر امر ملكي في عام ٢٠١٧ بتشكيل الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، مهمتها الأساسية وضع الإستراتيجيات وتنفيذها والاشراف عليها بأسلوب متوازن بين الأمان والثقة لتحقيق فضاء سيبراني سعودي امن وموثوق يساهم في تحقيق النمو والازدهار، ومن اجل تقليل المخاطر السيبرانية على المعلومات على الصعيد الداخلي والخارجي، كما اشتملت اختصاصات الهيئة الوطنية للامن السيبراني على وضع سياسات ومعايير وطنية للتشفير ومتابعة الالتزام بها وتحديثها وتوفير درجة الحماية المطلوبة للبيانات والأنظمة والشبكات الوطنية لأغراض مدنية وتجارية بناءً على افضل الممارسات والمعايير العالمية. (٢٦)

لقد حققت المملكة العربية السعودية انجازاً بارزاً في مجال الامن السيبراني، حيث حصلت على المركز الثاني عالمياً من بين (١٩٣) دولة والمرتبة الأولى في الوطن العربي والشرق الأوسط وقارة اسيا وفقاً (للمؤشر العالمي للامن السيبراني)، لقد تصدرت الولايات المتحدة الامريكية القائمة برصيد (١٠٠) درجة وجاءت المملكة العربية السعودية مع المملكة المتحدة في المركز الثاني برصيد (٩٩,٥٤) درجة لكل منهما، ويصدر المؤشر العالمي للامن السيبراني عن وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لقد قفزت المملكة العربية السعودية احدى عشر مرتبة عنما كانت عليه عام 2018 في التصنيف الجديد (للمؤشر العالمي للامن السيبراني) منذ اطلاق رؤية ٢٠٣٠ حيث كان ترتيبها (٤٦) عالمياً في نسخة المؤشر عام 2017، ويتم قياس (مؤشر الامن السيبراني) وفقاً لمجموعة عناصر منها وجود استراتيجيات وسياسات للامن السيبراني، ومدى وجود خطط ومعايير وطنية يتم تنفيذها

على ارض الواقع، ومدى توافر عملية التدريب والتأهيل للكوادر في مجال الامن السيبراني والجهود والمبادرات المبذولة في هذا الشأن، ومدى وجود بنية تشريعية وقانونية تدعم الامن السيبراني. [٢٧]

لقد توجهت المملكة العربية السعودية نحو تعزيز الجانب الأمني والعمل على زيادة مشتريات السلاح، فكان ترتيب المملكة الرابع عالمياً بحسب تصنيف الدول الأكثر انفاقاً على شراء السلاح في عام ٢٠١٣، بعد ان كانت في المرتبة السابعة بين عامين ٢٠١١-٢٠١٢، وحاجتها الى زيادة كفاءة الأجهزة الأمنية لحماية النظام وعوامل إقليمية متمثلة بالتوترات السعودية الإيرانية بشأن الأوضاع في سوريا واليمن، حيث وافقت الولايات المتحدة الامريكية في السنوات الأخيرة على سد طلبات أسلحة كبيرة تقدمت بها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ودول خليجية أخرى، وتعد المملكة اكبر مشتري للسلاح الأمريكي حيث تمكنت في عام ٢٠١١ من شراء (١٥٤) طائرة من طراز (F-15 SA) كما سمحت الحكومة الامريكية ببيع صواريخ جو- سطح بعيدة المدى في سنة ٢٠١٣ وهي اول صفقة من نوعها عقدت مع دولة في المنطقة، وأصبحت في الفترة الأخيرة إمكانية حصول المملكة على السلاح النووي بالتعاون مع دولة باكستان التي طالما حصل برنامجها النووي على دعم وتأييد سعودي منذ التسعينات من القرن الماضي. [٢٨]

كما بينت مؤشرات دولية مهتمة بالأمن تقدم المملكة العربية السعودية وتصدرها دول مجموعة العشرين، حيث جاءت المملكة في المرتبة الأولى من بين دول مجموعة العشرين متقدمة على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي في (مؤشر شعور السكان بالأمان اثناء السير بفردهم ليلاً) لعام ٢٠٢٠، متفوقة بذلك على

الصين وكندا ومن بين مجموعة الدول العشرين على الصين والولايات المتحدة الامريكية، كما جائت المملكة في المرتبة الأولى في (مؤشر ثقة المواطنين بخدمات الشرطة) وهو مؤشر لقياس الثقة الشعبية بالضبط الأمني وفاعليته بفرض النظام والامن، وجائت المملكة في المرتبة الأولى في (مؤشر ضبط الجريمة المنظمة) الصادر عن تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٩ متقدمة بذلك على الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، قبل كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وفي المرتبة الثانية للمؤشر نفسه من بين دول مجموعة العشرين، واحتلت المملكة المرتبة الثالثة من بين دول مجموعة العشرين بعد استراليا واليابان متقدمة بذلك على كندا وكوريا الجنوبية وفرنسا وألمانيا في المؤشر الأمني لعام ٢٠١٩. [٢٩]

المطلب الثالث

المقومات السياسية (الحكم الرشيد) في المملكة العربية السعودية

لقد حققت المملكة العربية السعودية نجاحات على الصعيدين الدولي والمحلي في مجال مكافحة الفساد والدعم غير المحدود (لهيئة الرقابة ومكافحة الفساد) (النزاهة)، وأكدت رؤية ٢٠٣٠ الأهمية التي توليها القيادة السعودية لمسألة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية كمنهج للدولة، حيث تعمل المملكة للقضاء على الفساد المالي والإداري وتحقيق الشفافية والعدالة والإصلاح الاقتصادي بطرق تضمن حماية المال العام

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز ثقة المستثمرين وتحسين موقع المملكة في التصنيفات الدولية المرتبطة بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وعقدت المملكة في ظل رئاستها لدول مجموعة العشرين خلال عام ٢٠٢٠ الاجتماع الوزاري الأول من نوعه للوزراء المختصين بمكافحة الفساد في دول المجموعة، حيث نوقشت فيه الجهود لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، و(مبادرة الرياض) [٣٠] الهادفة لتعزيز التعاون الدولي غير الرسمي بين السلطات المعنية لمكافحة الفساد، وتوظيف تقنيات المعلومات لتعزيز النزاهة في القطاع العام وإصدار اول بيان وزاري ليمثل خارطة طريق مستقبلية تسلط الضوء على عدد من القضايا كاسترداد الموجودات وشفافية المستفيد والحرمان من الملاذ الامن والرشوة الأجنبية. [٣١]

تعتبر الحوكمة الرشيدة هي الأسلوب الأمثل لتحقيق خدمات عالية الجودة وضمان حقوق الانسان وتطبيق مبادئ العدالة بين افراد المجتمع، لضمان تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والبشرية على المدى الطويل، فالحوكمة تقدم أسلوب اداري يعتمد على المشاركة من قبل المستفيدين من الخدمات في رسم الاستراتيجيات وتنفيذ مراقبة العملية الإدارية لتقديم خدمات اكثر فاعلية على المستوى المحلي ومستوى الدول بشكل عام. [٣٢]

ان مصطلح (الحوكمة) من اهم المصطلحات التي تم تداولها في المجال التنموي منذ نهاية الثمانينات، حيث تم استعماله لأول مرة من جانب (البنك الدولي) عام ١٩٨٩، والذي اعتبر ان الحوكمة "أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية" وقد جاء استعمال البنك الدولي لمفهوم الحكومة تأكيداً منه على ان ازمة التنمية في العديد من الدول النامية هي ازمة حاكمية

بالدرجة الأساس وذلك بسبب فساد بعض الأنظمة السياسية وضعف التخطيط والمتابعة. (٣٣)

ووفقاً (لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) فأن الحكم الرشيد يقوم على المشاركة، ويتسم بالعدالة والشفافية والمسائلة والكفاءة في الاستخدام الأمثل للموارد والاستناد الى قواعد العدالة والانصاف وسيادة القانون، فالحكم الجيد أساسه محاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء الإدارة، لذلك تعتبر الحوكمة الية فعالة لممارسة الشفافية والمسائلة. (٣٤)

اما في مجال مكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية، فأن الجهات المختصة في ذلك تتمثل بهيئة الرقابة والتدقيق والمديرية العامة للمباحث الإدارية وجهات حكومية وإدارية أخرى، وقد تم تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١١ والتي تهدف الى حماية المال العام ومحاربة الفساد وحماية النزاهة في عمل الأجهزة المشمولة باختصاصها وهي المؤسسات العامة في الدولة والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما لا يقل عن (٢٥%) من رأس مالها، كما واعتمدت المملكة العربية السعودية إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وحماية مبادئ النزاهة والشفافية في عام ٢٠٠٤ مؤكدة على مبدأ الشفافية في العمل واشراك مؤسسات المجتمع المدني فيها، وإصدار مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تهدف الى تعزيز مكافحة الفساد وغسيل الأموال، مثل نظام مراقبة البنوك الصادر عام ٢٠٠٥، وتطبيق النظام الالكتروني في المعاملات اليومية لتقليل الاحتكاك بين المواطنين وموظفي الدولة، ودعم البحث العلمي والتطوير الإداري في مكافحة الفساد. (٣٥)

ومن بين الإجراءات التي تبنتها المملكة العربية السعودية في مكافحة الفساد هو تشجيع تعاون المواطنين في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتشجيع أولئك الذين لديهم معلومات تتعلق بممارسة الفساد ان يتوجهوا الى الجهات المعنية، وتوفير خط ساخن على مدار ٢٤ ساعة تديره المديرية العامة للمباحث (المباحث الإدارية) لتلقي البلاغات من المواطنين حول هذه الممارسات، ويتم حماية هويات المتصلين وكذلك قيام السلطات بفتح حساب مصرفي خاص للراغبين بإعادة الأموال المكتسبة عبر اختلاس المال العام تحت مسمى (حساب ابراء الذمة) والحرص على عدم تعرضهم للتحقيق او أي شكل من اشكال المسائلة، وقد بلغ مجموع الأموال المودعة في هذا الحساب حتى تاريخ ٢٠١٠/٨/١٠ (١٧٩ مليون ريال) تقريباً (٤٧) مليون دولار امريكي، كما شهدت المملكة نقلة كبير في محال تطبيق التعاملات الالكترونية الحكومية حيث تقدم الكثير من القطاعات الحكومية خدماتها الكترونياً، وتم أنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي عام (٢٠٠٤) وبرنامج خدمة (سداد) يتم من خلاله تسديد رسوم الخدمات والغرامات، فأن تطبيق المعاملات الإلكترونية يلعب دوراً بارزاً في الحد من وقوع الفساد وتوفير نظاماً دقيقاً للمحاسبة والمراجعة دون تدخل العنصر البشري. (٣٦)

اما على الصعيد الدولي فقد تم التأكيد على التعاون مع كافة دول العالم والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال مكافحة الفساد، والانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ والتي دخلت حيز النفاذ عام ٢٠١٣، بالإضافة الى الإجراءات السابقة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الفساد اصدر القصر الملكي بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد عام ٢٠١٧، ترتب على اثرها

استدعاء (٣٨١) شخص واعتقال اغلبهم وحجز أموالهم ومنعهم من السفر واستمر عمل هذه اللجنة حتى عام ٢٠١٩، وأنهت عملها باسترجاع (١٠٦) مليار دولار امريكي بعد استكمال جميع التحقيقات. [٣٧]

ونتيجة لجميع الإجراءات السابقة التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وخطوات الإصلاح في كافة المجالات ضمن رؤية ٢٠٣٠، قفزت المملكة العربية السعودية الى المركز (٥٧) ضمن قائمة افضل دول العالم في (مؤشر مدركات الفساد) التي تصدره منظمة الشفافية الدولية [٣٨] حيث تقدمت المملكة العربية السعودية خمسة مراكز كاملة وفق التقرير التي أصدرته المنظمة عن (مؤشر مدركات الفساد) لسنة ٢٠١٧، وكانت المملكة قد شغلت المرتبة (٦٢) في تقرير عام ٢٠١٦، كما تقدمت المملكة العربية السعودية مركزاً واحداً على صعيد الدول العربية مقارنةً بالتقرير السابق، ويعد (مؤشر مدركات الفساد) مؤشراً مركباً تنشره منظمة الشفافية الدولية، فيتم قياس بعض السلوكيات المتربطة بالفساد كالرشوة والمحسوبية واختلاس المال العام واستغلال السلطة لمصالح شخصية، كما تقيس بعض البيانات الاليات الموضوعة لمكافحة الفساد مثل اليات محاسبة المسؤولين الفاسدين وقدرة الحكومة على تطبيق اليات تعزيز النزاهة. [٣٩]

وفي عام ٢٠١٩ تقدمت المملكة العربية السعودية سبعة مراكز عالمية في ترتيب (مؤشر مدركات الفساد) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية، حيث حققت المملكة المركز ٥١ عالمياً من اصل ١٨٠ دولة، وتقدمت في مركزها بين مجموعة دول العشرين الاقتصادية (G20) [٤٠] لتحقق المركز العاشر، حيث يستند هذا المؤشر التي تصدره منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي على التصورات المتوفرة بانتشار

الفساد في الدول من خلال مجموعة من الاستقراءات والتقييمات المعنية بالفساد والتي تجمع عن طريق مصادر بيانات من منظمات دولية معتمدة لدى منظمة الشفافية الدولية، كما ان المملكة العربية السعودية تشهد في الوقت الحالي خارطة طريق لمكافحة الفساد تشكل مرتكزاً اساسياً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ الهادفة الى القيام بالإصلاحات والحد من مخاطر الفساد وتأكيداً على مكانة المملكة العربية السعودية ضمن مصاف الدول العشرين الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم. (٤١)

الخاتمة

توصلت الدراسة الى أن ارتقاء التنمية االمستدامة في السعودية الى درجات متطورة كانت تقف وراءها مقومات أساسية تمثلت بمقومات سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية ، من أهمها: الموارد البشرية، ، وزيادة نفقات البنية التحتية، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، ودور الحكومات في توفير البنية المؤسسية والاقتصادية والسياسية الملائمة وتحقيق الشراكة مع القطاع الخاص وكافة فئات المجتمع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ان تلك المقومات تؤثر من حيث توافرها ونوعيتها على مدى ما تحققه الدولة من إنجاز في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

ان المملكة العربية السعودية أطلقت رؤية ٢٠٣٠ من اجل تحديد خارطة طريق للبلاد نحو مستقبل مزدهر في جميع مجالات التنمية، على أساس ثلاث ركائز: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح. بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد وتعزيزه ومن ثم تحسين الرفاهية للعامة.

وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والشاملة وكذلك بلوغ أهداف رؤية ٢٠٣٠ عدة اجراءات منها ، وضع خطط شاملة وإيجاد حلول مبتكرة تساعد على دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بالاضافة الى تبنى برامج حقيقية لتشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للانخراط في البرامج التنموية.وكذلك وجود آليات لقياس أثر البرامج التنموية، مع ضرورة إجراء دراسات كافية للمشروعات الاستراتيجية والتنموية قبل تنفيذها. وتوفير بيانات موثوقة للاعتماد عليها في عمليات التقييم المستمرة، تشجيع عمليات التقييم لتعزيز "الحوكمة الرشيدة". التطوير المستمر لقدرات القائمين على عمليات التقييم. أن تضع الحكومة الإستغلال الامثل للموارد على سلم أولوياتها. إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التقييم.

الهوامش:

١. قاسم مصطفى محمد، الغانم غانم بن سعد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، المجلد ١، العدد ٤٧، ٢٠١٩.

٢. محمد بن صنيتان، السعودية السياسي والقبيلة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ط ١، ص ٧٨.
٣. وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، مصلحة الإصلاحات العامة والمعلومات، الخصائص السكانية في المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٠، ينظر الرابط www.state.gov.sa، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/١/٢١).
٤. محمد بن صنيتان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.
٥. جريدة الشرق الأوسط، برنامج خادم الحرمين للابتعاث، ٢٠١٤، ينظر الرابط www.aawsat.com (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٣/٢٣)
٦. حسين مشيخي، جهود المملكة في محو الامية والتعليم المستمر، جريدة نبض العرب، ٢٠١٩، ينظر الرابط www.nbdalarab.com، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٤/٢)
٧. ناجي ساري فارس، الاثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد ٢٩، ٢٠١٦، ص ١٨٩.
٨. عبد الكريم بن خلف الهويش، القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية نظرة اقتصادية تحليلية مكانية، مجلة جامعة الشارقة، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠١٥، ص ٢١٩.
٩. احمد عدنان الطيط، انيس العمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية مسوغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٦، عدد ٣، ٢٠١٨، ص ٢٦.

١٠. مليكة بانت، البرتو بيهار، المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد عالدولي، ٢٠١٥، ص١٣.

١١. مونيكا مالك، تيم نيبلوك، المملكة العربية السعودية في الميزان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ط٢، ص ١١١.

١٢. جياكومو لوتشياني، المملكة العربية السعودية في الميزان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ٢٠١٣، ط٢، ص ١٩٦.

١٣. صبري فالح الحمدي حركة التحديث في المملكة العربية السعودية ١٩٢٦-١٩٥٣، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، ٢٠١٤، ط١، ص ٥٧.

١٤. حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، الحصول على قاعدة جوية في مطار الظهران في المملكة العربية السعودية، لتسهيل العمليات العسكرية في الحرب مع اليابان، وبعد نهاية الحرب مباشرة وافقت الحكومة السعودية على عقد اتفاقية لبناء قاعدة جوية عسكرية أمريكية في الظهران. انظر: ايهان جعفر محمد طاهر، إتفاقية قاعدة الظهران بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عام ١٩٥١، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد ٦٣، ٢٠٢١. ينظر :محمد فؤاد محمد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه السعودية: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وفاة الملك عبد العزيز بن سعود ١٩٤٥ – ١٩٥٣، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٤ .

١٥. برنامج النقطة الرابعة هو برنامج مساعدات تقنية أمريكي مخصص للدول النامية لاسيما لدول آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، أعلن عن البرنامج لأول مرة

في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ٢٠ يناير ١٩٤٩ بمناسبة توليه منصب الرئاسة لفترة رئاسية ثانية وقد تحدث الخطاب عن الأهداف الأربعة لسياسة الخارجية الأمريكية، وقد أُقر البرنامج من قبل الكونغرس الأمريكي في ٥ يونيو ١٩٥٠ وخصص له مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي للسنة المالية ٥١/١٩٥٠ كما شكلت لجنة في وزارة الخارجية الأمريكية تحت اسم مجموعة المساعدات التقنية.

١٦. صبري فالح الحمدي، المصدر نفسه، ص ٦٨.

١٧. عبد الكريم خلف الهويش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠.

١٨. بندر مسلم، السعودية تستقطب صناعات نوعية جديدة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٥٦٠١، ٢٠٢١، ينظر الرابط www.aawsat.com، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٢/٥).

١٩. منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة دراسة في اقتصاديات الطاقة البديلة والمتجددة في المملكة العربية السعودية تحديات وافاق المستقبل، الدورة ٧، ٢٠١٨، ص ٥٧.

٢٠. محمد بن عبد الله المرزوقي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٧.

٢١. شريهان المنزلاوي، نظرة عامة على الاقتصاد السعودي، الدائرة الاقتصادية للبنك الأهلي التجاري، ٢٠١٦، ينظر الرابط www.alahli.com ، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٢/١٠).

٢٢. عبد الله بن عبد الحسن التركي، الامن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به، محاضرة القيت في مدينة تدريب الامن العام بمكة المكرمة، ٢٠٠١، ص ٢.

٢٣. محمد بن عبد الله المرزوقي، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ط١، ص ١٥٩.

٢٤. رويل ميجر، المملكة العربية في الميزان، الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٣، ص ٣٥٧.

٢٥. رويل ميجر، المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

٢٦. المنصة الوطنية الموحدة، الامن السيبراني في المملكة، ينظر الرابط www.my.gov.sa، (تاريخ المشاهدة ٥/٢/)٢٠٢٢.

٢٧. عبد الحليم حفينة، كيف حققت السعودية انجاز الامن السيبراني عالمياً، سكاي نيوز العربية، ٢٠٢١، ينظر الرابط www.skynewsarabia.com. (تاريخ المشاهدة ٤/٢/٢٠٢٢).

٢٨. كوثر عباس الربيعي، فراس عباس هاشم، المملكة العربية السعودية تحولات المكانة الإقليمية، مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العدد ٣١-٣٢، ٢٠١٦، ص ٦.

٢٩. جريدة الشرق الأوسط، السعودية الأكثر اماناً بين دول مجموعة العشرين، ٢٠٢٠، ينظر الرابط www.aawsat.com، (تاريخ المشاهدة ٥/٢/٢٠٢٢).

٣٠. وهي مبادرة تؤسس لمنصة عالمية تربط بين أجهزة مكافحة الفساد لتبادل المعلومات حول العالم وتعزز اتلعاون الدولي المشترك بين الجهات المختصة في بلدان مجموعة الدول العشرين. ينظر: وكالة الانباء السعودية، الأمم المتحدة تعتمد مبادرة الرياض العالمية لتعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفساد،

ينظر الرابط https://www.spa.gov.sa/2313680 ،(تاريخ المشاهدة ٢٠٢١/١٢/١٧)

٣١. جريدة العرب الاقتصادية الدولية، المملكة تحقق نجاحات دولية ومحلية في مجال مكافحة الفساد، ٢٠٢١، ينظر الرابط www.aleqt.com، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٢/٢٣).

٣٢. البسام بسام عبدالله، الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد ٦، العدد ١، ينظر الرابط www.asjp.cerist.dz (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٣/٢٣).

٣٣. نائل موسى ربابعة، الحوكمة وتطبيقاتها في الجامعات الحكومية – المملكة العربية السعودية نموذجاً تصوري للحوكمة، المجلة الالكترونية الشاملة للأبحاث العلمية والتربوية، العدد ١٥، ٢٠١٩، ص ٦.

٣٤. نائل موسى ربابعة، المصدر نفسه، ص ٧.

٣٥. محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة جرائم الفساد، رسالة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، كلية الحقوق – جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٩، ص ١٥٠.

٣٦. احمد بن محمد السالم، نبذة مختصرة عن جهود المملكة العربية السعودية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، جريدة الرياض، العدد ١٥٤٧٠، ٢٠٢١، ينظر الرابط www.alryiadh.com، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٢/١).

٣٧. محمد حسن سعيد، المصدر نفسه، ص ١٥١.

٣٨. هي منظمة غير حكومية دولية تأسست عام ١٩٩٣ المقر الرئيسي لها يقع في برلين المانيا، هدفها التصدي للفساد بما فيه الفساد السياسي وتصدر المنظمة مؤشر سنوي لمدركات الفساد في العالم. ينظر الرابط www.m.mareffa.org ،(تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٢/٢٤).

٣٩. وكالة الانباء السعودية، المملكة تتقدم خمس مراكز في مؤشر مدركات الفساد وفقاً للمؤشر الدولي لمنظمة الشفافية الدولية، الرياض، ٢٠١٨، ينظر الرابط www.spa.gov.sa، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/٢/١٩) .

٤٠. تكتل دولي تأسس أواخر القرن العشرين في مدينة برلين الألمانية، لمواجهة الازمات المالية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي تضم المجموعة بالإضافة الى الاتحاد الأوربي ١٩ دولة، هي الارجنتين، استراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، المانيا، الهند، اندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب افريقيا، تركيا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ينظرالرابط www.amp-dw.com، (تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/١/١٣) .

٤١. جريدة العرب الاقتصادية الدولية، السعودية تتقدم سبعة مراكز في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠١٩، ٢٠١٩، ينظر الرابط www.aleqt.com ،(تاريخ المشاهدة ٢٠٢٢/١/٢٩).